

قياس وتحليل أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عرض النقد لدول مختاره العراق نموذجاً

أ.م. رفاه عدنان نجم

Rafah Adnan Najem

الباحث محمد محمود فتحي رضوان

Mohamed Mahmoud fath

كلية الادارة والاقتصاد -جامعة الموصل

rafah-adana@uomosul.edu.iq.test-google-a.com

تاريخ تقديم البحث : 2025/04/27

تاريخ قبول النشر : 2025/06/16

المستخلص

تهدف الدراسة إلى قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وتحليلها وقياس معنوية تأثيرها في عرض النقد في المدى القصير والطويل لدول نامية مختارة وهي العراق، الأردن، مصر، تونس وللمدة الزمنية (1990-2023) من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية وصولاً إلى الاستقرار والتوازن الاقتصادي الكلي

واعتمدت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن هناك مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي لها تأثيرات متباينة في عرض النقد لدول نامية مختارة خلال المدة قيد الدراسة. وقد استعمل منهجان في البحث العلمي: الأول يتضمن الجانب الوصفي الذي يتضمن بدوره الإطار النظري والعرض المرجعي للمعروض النقدي والمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة وتأثيرها في عرض النقد، والمنهج الثاني يعتمد على التحليل الكمي (القياسي)، الذي يضم بناء الأنموذج الخاص بالدراسة اعتماداً على العلاقات النظرية الدالية التي عرضت في الجانب النظري وتعزيزها بالدراسات السابقة، ومن ثم إجراء الاختبارات الخاصة بالأنموذج معتمدين على أنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) وذلك باستعمال حزمة برمجيات (EViews.12).

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها بالنسبة لسعر الفائدة في كل من العراق ومصر والأردن أظهرت النتائج أثر طردياً ولكن غير معنوي على عرض النقد أما في تونس فكان لسعر الفائدة أثر طردي، ومعنوي، أما بالنسبة لسعر الصرف في العراق فكان التأثير متبايناً وغير معنوي في بعض المدة وطردياً في ممد أخرى و في مصر كان التأثير معنوياً وسلبياً وفي الأردن كان التأثير ضعيفاً وغير معنوي في حين كان في تونس متبايناً، أما التضخم فقد كان تأثيره في العراق طردياً ومعنوياً، وكان التأثير طردياً ولكن بمعنوية متوسطة في مصر، والأردن كان التأثير ضعيفاً وغير معنوي وكان في تونس معنوياً وسلبياً في بعض المدة، بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي كان تأثيره طردياً ومعنوياً في العراق، مصر كان التأثير طردياً وقوياً وفي الأردن كان التأثير إيجابياً ولكنه ضعيف و لتونس كان التأثير طردياً ولكن غير مستقر، الدين العام كان التأثير طردياً ومعنوياً في العراق، بينما في مصر كان التأثير طردياً، وفي الأردن كان التأثير ضعيفاً وغير معنوي، وفي تونس فإن التأثير كان سلبياً على عرض النقد.

Abstract

The study aims to measure and analyse the impact of some macroeconomic variables and measure the significance of their impact on the money supply in the short and long term for selected developing countries, namely Iraq, Jordan, Egypt, Tunisia and for the time period (2023-1990) in order to achieve economic objectives to reach macroeconomic stability and balance

The study relied on a basic hypothesis that there is a set of macroeconomic variables that have differential effects on the money supply of selected developing countries during the period under study. Two approaches were used in the scientific research: the first includes the descriptive aspect, which in turn includes the theoretical framework and reference presentation of the money supply and the economic variables under study and their impact on the money supply, and the second approach relies on quantitative (standard) analysis, which includes building the model for the study based on the theoretical relationships presented in the theoretical aspect and reinforced by previous

studies, and then conducting the tests of the model based on the autoregressive model of distributed lags (ARDL) using the software package (12.EViews).

The study reached a set of results, most notably with regard to the interest rate in Iraq, Egypt and Jordan, the results showed a direct but insignificant effect on the money supply, while in Tunisia the interest rate had a direct and seminal effect, as for the exchange rate in Iraq the effect was mixed and insignificant in some periods and direct in other periods, in Egypt the effect was significant and negative, in Jordan the effect was weak and insignificant while in Tunisia it was mixed, as for inflation, its effect in Iraq was direct and significant, the effect was direct but with a moderate meaning in Egypt, Jordan the effect was weak and insignificant and in Tunisia it was significant and negative in some periods, as for the GDP, the effect was direct and significant in Iraq, Egypt In Egypt and Jordan, the effect was weak and insignificant, and in Tunisia it was significant and negative in some periods, as for GDP, its effect was direct and significant in Iraq, Egypt the effect was direct and strong, in Jordan the effect was positive but weak, and for Tunisia the effect was direct but unstable, public debt, the effect was direct and significant in Iraq, while in Egypt the effect was direct, in Jordan the effect was weak and insignificant, and in Tunisia the effect was negative on the money supply.

المقدمة

يعد عرض النقد الأداء الرئيسة التي تستخدمها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي بتأثيره على المتغيرات الاقتصادية وتأثره بها ويعتمد نجاح السياسة النقدية في أي بلد على استقرار هذه العلاقة نظراً؛ لأنَّ عرض النقد يمثل أحد العناصر الحيوية لتحقيق التوازن في السوق النقدية ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما يعد عرض النقد مؤشراً يقاس به مدى تطور ونجاح اقتصاديات الدول لمساهمتها الواضحة في تحقيق الانتعاش الاقتصادي، كما ان موضوع عرض النقد من الموضوعات الاقتصادية بالغ الأهمية التي حظيت بعناية الكثير من المفكرين والباحثين على المستوى النظري والتطبيقي ولذا احتل مكاناً مرموقاً في الأدبيات الاقتصادية بسبب الدور الذي يؤديه في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كنتيجة للعلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر به لذا فهو عنصراً فعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي كهدف تسعى اساسي يسعى له متخذي القرار الاقتصادي والسياسي، كما ان تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في عرض النقد من المواضيع المهمة في التحليل الاقتصادي الكلي لأي دولة؛ إذ يعد مفتاح رسم المسارات الاقتصادية المختلفة فعندما يكون هناك زيادة في إنتاج السلع والخدمات وزيادة من الطلب عليها يؤدي إلى زيادة عرض النقد الذي يمثل الأداء الرئيسة التي تستعملها السلطة النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي في توجيه سياستها النقدية نحو الاستقرار الداخلي والخارجي للاقتصاد، كما أنَّ مكونات عرض النقد تتمثل فيما يسمى بالمجاميع النقدية وهي مؤشرات كمية تتعلق بطبيعة الاقتصاد ودرجة تصور البنوك كما أنها تعطي معلومات للسلطة النقدية عن معدلات النمو وأن العديد من البنوك المركزية سواء في الدول النامية أم المتقدمة قد اتبعت تحقيق أهداف وسيطة تعتمد على معدل نمو عرض النقد بمعدل ثابت في حدود معدل النمو في القاعدة النقدية.

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية البحث من المكانة المتميزة التي يحظى بها متغير عرض النقود بوصفه احد أبرز متغيرات السياسة النقدية الذي به يمكن للبنك المركزي التأثير في مستوى النشاط الاقتصادي سواء في معدل التضخم أم النمو الاقتصادي من اجل رفع الاداء الاقتصاد الكلي بصورة عامة في العراق، لذا فإنَّ دراسة العوامل المؤثرة فيه لها دور كبير للمحافظة على مكانته الاقتصادية

مشكلة الدراسة:

تمحورت مشكلة الدراسة بطرح التساؤلات الآتية ؟.

- هل للمتغيرات المالية الكلية (الدين العام، نمو الناتج المحلي الإجمالي) تأثير معنوي في عرض النقد الواسع ؟.
- هل للمتغيرات النقدية الكلية (سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، معدلات التضخم) تأثير معنوي في عرض النقد الواسع ؟.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قياس اثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عرض النقد على العراق وللمدة الزمنية (1990-2023)

فرضية الدراسة:

تتحدد فرضية الدراسة في أن هناك مجموعة من متغيرات الاقتصاد الكلي لها تأثيرات متباينة في عرض النقد على العراق خلال المدة (1990-2023).

منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على اساس التحليل الوصفي والقياسي للعلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية وباستعمال بيانات زمنية سنوية للمدة (1990-2023)، بالاعتماد على الفرضيات التي قدمتها النظريات المتعلقة بعرض النقد، وعلى عدد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال وكذلك على العوامل الاقتصادية التي افرزها الواقع الاقتصادي للبلدان المختارة وذلك في إطار الاختبارات القياسية حديثة كاختبار جذر الوحدة لديكي فولر الموسع للمتغيرات المستخدمة في الاختبارات القياسية، واختبار التكامل المشترك وفقاً لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL .

المبحث الأول - الإطار النظري والمفاهيمي لعرض النقد**1-1 مفهوم عرض النقد:**

هناك جدل واسع بين الاقتصاديين والكتب والباحثين في تحديد مفهوم عرض النقد فمنهم من يرى بأنه رصيد للأشياء التي تستخدم كوسيلة للتبادل، (البياتي، 2018:10)، ومنهم من يرى بأنه عبارة عن كمية المعروض النقدي في دولة ما، ويعد القبول العام للنقود كسلعة التي يمكن ان تستخدم كوسيلة للتبادل بحيث صارت المجتمعات تحتفظ بأحجام مختلفة من النقد، وتعبّر عن الكمية أو الحجم المتداول من النقود المعروضة بحسب النشاط الاقتصادي، ويعرف عرض النقد بأنه كمية النقود المعروضة أو المتداولة (القانونية والمصرفية) التي يتداولها الاشخاص خارج المصرف المركزي (محمود، 2017:203)، وأيضاً يعرف عرض النقد بأنه كمية النقود أو مجموع الوحدات النقدية المتوفرة في حوزة الأفراد (المجتمع) خلال مدة زمنية معينة . (مراد، 2011:36).

1-2 انواع عرض النقد:

يهتم الاقتصاديون وصناع السياسات الاقتصادية بكمية النقود لفهم تأثيرها على النشاط الاقتصادي مثل الإنتاج والأسعار ممّا يساعد في تصميم السياسات الاقتصادية النقدية، يتم قياس كمية النقود بناءً على اختلاف مكوناتها ؛ إذ تنقسم النقود الائتمانية إلى مجموعتين الأولى تشمل النقود الورقية، والمسكوكات المعدنية الصادرة عن الحكومة والمعروفة بالعملة (currency)، الثانية تتضمن النقود المصرفية التي تشمل الودائع المصرفية وغير المصرفية الأفراد والشركات والمصارف فضلاً عن النقود التي تخلقها المصارف التجارية بمنح القروض، تعد جميع مكونات النقود الائتمانية نوعاً من النقود نظراً للوظائف التي تؤديها فهي أداة تبادل ومستودع للقيمة، لكن تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية يختلف وفقاً لمكوناتها، لذا تم استخدام مقاييس متعددة لقياس كمية النقود لعل أبرزها (السيد علي و العيسى، 2004:49)

أولاً: الاساس (القاعدة النقدية) Monetary Base (M0)

يعرف الاساس النقدي أو القاعدة النقدية وهي أصغر مكونات عرض النقد، وتسمى بالقاعدة النقدية أو النقود عالية القوة، وتتكون من العملة المتداولة لدى الجمهور فضلاً عن الاحتياطيات النقدية لدى البنوك، سواء كانت الاحتياطيات النقدية لهذه البنوك هي أموال موجودة في الخزائن وذلك وفق المعادلة الآتية: (Carlc E. walsh, 2010:6) .

$$M0 = C + R \dots \dots \dots (1)$$

M0 = الاساس النقدي أو القاعدة النقدية

C = العملة المتداولة R = الاحتياطيات النقدية

ثانياً: عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) The Narrow Money Supply

إذ يطلق عليها الكتلة النقدية، أي أنها تعتمد على مقدار وسائل الدفع المستخدمة فعلياً في التداول التي يحتفظ بها الأفراد أو المشاريع، والارصدة النقدية الموعودة بها عن طريق الدفع الفوري (النقد الورقية والنقود المساعدة فضلاً عن الودائع الجارية في القطاع الخاص وفي البنوك التجارية كان هذا التعريف مدعوماً حتى الخمسينات. والحقيقة المهمة هي أن عرض النقد يُعدّ دنيماً أو التزاماً على النظام المصرفي على أساس أن الائتمان الذي يحصل عليه يتم إنشاؤه من البنوك وتوضح المعادلة الآتية مكونات عرض النقد (Al-Ghalibi, Al-Araji, 2016:47).

$$M1 = C + DD \dots \dots \dots (2)$$

M1 = عرض النقد بالمعنى الضيق

DD = ودائع تحت الطلب (أو ودائع جارية)

C = العملة في التداول

ثالثاً: عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) The Broad Money Supply

يعد المفهوم الضيق لعرض النقود لا يعبر بدقة عن كميات النقود المتوفرة داخل الاقتصاد، والمفهوم الواسع هو ما يخلق الأطر المناسبة لحجم النقود وحجتهم في ذلك هي أن تطور الهيكل المالي للاقتصاديات الصناعية المتقدمة قد وفر مجموعة متنوعة من الاصول التي يمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير، ويمكن تفسير ذلك بالمعادلة الآتية. (Ezzi, 2014:50)

$$M2 = M1 + TD \dots \dots \dots (3)$$

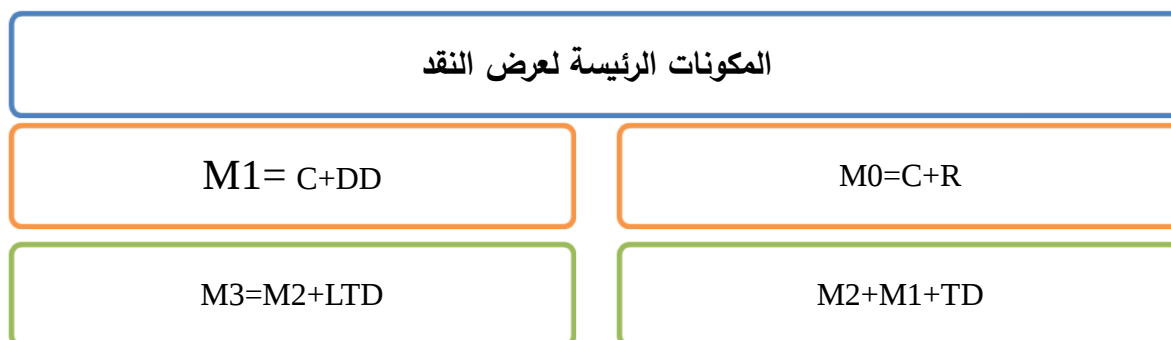
M2 = عرض النقد بالمعنى الواسع

TD = الودائع الاجل

رابعاً: عرض النقد بالمعنى الاوسع (M3) Broadest Money Supply

ويتضمن هذا المفهوم تعريفاً أوسع لعرض النقود على أساس السيولة المحلية (M2) فضلاً عن المدخرات المودعة خارج البنوك التجارية لدى مؤسسات الادخار وجمعيات الائتمان والادخار وصناديق الادخار. بمعنى آخر يشمل عرض النقود الالتزامات النقدية وغير النقدية لدى المؤسسات المالية الوسيطة المكونة من البنك المركزي والبنوك التجارية فضلاً عن التزامات المؤسسات المالية الوسيطة والمؤسسات غير النقدية ومؤسسات الادخار الأخرى ويمكن تفسير ذلك عن طريق أو خلال المعادلة التالية (Irvin B, 2008:P347)

$$M3 = M2 + LTD \dots \dots \dots (4)$$



المخطط (1.1) مكونات وانواع عرض النقد
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المفاهيم السابقة

1-3: عرض النقد وفقاً لآراء المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة

أولاً: في ظل الفكر الكلاسيكي The classic thought

بنى التقليديون فكرتهم على حيادية النقود من الناحية الاقتصادية الحقيقية؛ إذ يقتصر دور النقود على نقل القيمة وتبادلها بين المتعاملين. وهم يلاحظون بوضوح العلاقة بين عرض النقد وأسعار السلع والخدمات؛ إذ يقوم الفكر الاقتصادي على الفصل بين القطاع الحقيقي (الدخل والاستخدام والإنتاج) والقطاع النقدي (الدعمي، 2010:25).

رأى الكلاسيك أن المنفعة من النقود تتبع من كمية السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بها. ومن ثم فإن زيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة الطلب على النقود لإغراض الشراء. وكانوا يغفلون فكرة عامل الوقت بين عمليات الشراء والبيع والإنتاج والاستهلاك، كما أنهم لم يأخذوا بعين الاعتبار التوقعات المستقبلية، مما يرسخ فكرة الاكتناز ودور النقود كمخزن للقيمة بدلاً من أي دور فعال آخر. وهذا كان السائد في الفكر الاقتصادي خلال القرن التاسع عشر؛ إذ كان التركيز على جانب النقد مع تجاهل جانب الطلب على النقود (الجنابي وارسلان، 2009:19)،

$$MV=PT$$

اذ إن:

M = كمية النقود في التداول (عملة نقود مصرفية)

V = سرعة دوران النقود

P = المستوى العام للأسعار

T = حجم التبادل

ثانياً: في إطار التحليل الكينزي Kinsey analysis

تعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي اجتاحت العالم في المدة من 1929 إلى 1933 كانت العامل الأساسي في تشكيل الفكر الاقتصادي الجديد، بعد فشل النظرية الكلاسيكية في تقديم حل مناسب لتلك الأزمة. إذ طرح كينز أن لزوجة الأسعار لا تتأثر بوجود فائض في الإنتاج لخفض الأسعار، وأن الأجور تبقى صامدة ضد الانخفاض. بالنسبة لسعر الفائدة التوازني، فهو لا يتحدد بواسطة الادخار والاستثمار، بل يتحدد وفقاً للعرض والطلب في سوق النقد. ووفقاً لنظرية كينز، فإن سعر الفائدة لا يعكس سوى الظاهرة النقدية، وأي تغييرات فيه تؤثر على النشاط الاقتصادي بالإفاق الاستثماري ومن ثم على الناتج القومي يرتبط تحليل الدخل والإفاق بتحديد نسبة الإفاق من الدخل لدى القطاع العائلي، فضلاً عن مدى ملائمة الاستثمار لأصحاب الأعمال (الفريشي، 2009:99).

المبحث الثاني - مدخل مفاهيمي لمتغيرات الاقتصاد الكلي وعلاقتها بعرض النقد

تلعب المؤشرات الاقتصادية الكلية دوراً محورياً في توجيه السياسات الاقتصادية للدول وتحقيق الاستقرار المالي. من بين أبرز هذه المؤشرات: سعر الصرف، وسعر الفائدة، ومعدل التضخم، والنمو الاقتصادي، والدين العام.

سعر الصرف يعبر عن قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملة الأجنبية، ويتأثر بعوامل عديدة منها الاحتياطات النقدية والتدفقات التجارية والاستثمارية. تقلب سعر الصرف يمكن أن يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات وعلى التضخم المحلي.

سعر الفائدة هو الأداة الأساسية للسياسة النقدية، ويؤثر على قرارات الادخار والاقتراض والاستهلاك. رفع سعر الفائدة يؤدي عادة إلى تقليل التضخم لكنه قد يبطئ النمو الاقتصادي.

التضخم يعكس الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، وهو مؤشر على فقدان العملة جزءاً من قوتها الشرائية. التضخم المعتدل قد يكون نتيجة طبيعية للنمو، أما التضخم المرتفع فيؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي.

النمو الاقتصادي يقيس مدى زيادة الإنتاجية والأنشطة الاقتصادية في بلد معين خلال فترة زمنية، وغالباً ما يُقاس بالناتج المحلي الإجمالي (GDP). النمو المستدام يتطلب بيئة استثمارية مستقرة وسياسات مالية ونقدية فعّالة. الدين العام هو مجموع القروض التي تتحملها الدولة لتمويل العجز في الميزانية. ورغم أن الدين يمكن أن يكون أداة لتمويل التنمية، فإن ارتفاعه بشكل مفرط قد يؤدي إلى عبء مالي كبير على الأجيال القادمة ويحدّ من قدرة الحكومة على الإنفاق في المستقبل. هذه المؤشرات مترابطة، حيث يؤدي الخلل في أحدها إلى تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على الأخرى، مما يجعل من الضروري أن تتبع السياسات الاقتصادية نهجاً متوازناً يأخذ في الاعتبار هذه التفاعلات.

2-1: التّضخُّم:

فسر فريدمان التضخم بأنّه ناتج عن النمو غير المتوازن بين كمية النقد المعروض وحجم الإنتاج. بمعنى أن الزيادة في كمية النقد تفوق الزيادة في حجم الإنتاج ممّا يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار. بناءً على هذا، يُعدّ النقديون وعلى رأسهم فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحتة (Effendi and Ayu, 2021,310). أمّا الاقتصاديون الكينزيون، فقد فسروا التضخم بالعلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ورأوا أن التضخم يحدث نتيجة لزيادة الطلب الكلي مقارنة بالعرض الكلي، بمعنى آخر يحدث التضخم عندما يتجاوز الطلب الكلي القدرة الحالية للعرض الكلي على توفير السلع والخدمات، ويعزى ذلك إلى أنّ الجهاز الإنتاجي لا يكون مرناً بما يكفي لتلبية الطلبات عند مستوى التشغيل الكامل (Alpago,2021,288).

العلاقة بين التّضخُّم وعرض النقد

وفي حالة البحث عن العلاقة التأثيرية للتضخم في عرض النقد يتضح أن ارتفاع معدلات الأسعار (التضخم)، تؤدي إلى اختلاف تركيبة عرض النقد وذلك لزيادة الطلب على النقود لإنجاز المعاملات فتزداد العملة في التداول وسرعة دورانها على حساب حجم الودائع والمدخرات، أن العلاقة بين التضخم وعرض النقد هي علاقة (طردية)، وتتفق مع النظرية الاقتصادية ويُعدّ الاقتصاديون الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية تنجم عن زيادة الطلب الناتجة عن زيادة الكتلة النقدية، ممّا يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار، وذلك بناءً على افتراضهم بأن سرعة دوران النقود وحجم الإنتاج يظلان ثابتين. من ناحية أخرى، يرى كينز أن الفجوة التضخمية تنشأ عندما يتجاوز الطلب القدرة الإنتاجية للاقتصاد. أمّا فريدمان، فيفسر التضخم كظاهرة نقدية أيضاً، ولكنه يعزوها إلى سرعة نمو الكتلة النقدية التي تفوق نمو الإنتاج (نجم، 2020:196).

2-2 مفهوم سعر الصرف : تباينت آراء الباحثين والمختصين في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية حول تعريف مفهوم سعر الصرف، ويعزى هذا الاختلاف إلى الزاوية التي يتم النظر بها إلى هذا المفهوم. أذ يُعرّف سعر الصرف على أنه القيمة التي يُقاس بها عملة بلد ما مقابل العملات الأخرى، كما يُمثل أيضاً المعدل الذي يتم به تحويل عملة إلى العملات الأخرى. (Montiel, peter, 2011,370)، (جبر وكاظم، 2023:71)، أو هو عدد الوحدات من العملة المحلية المطلوبة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. (أحمد، 2020:142)، كما يُعرّف سعر الصرف على أنه قيمة وحدة واحدة من العملة الأجنبية مُعبّرًا عنها بعدد من وحدات العملة المحلية (نجم، 2020:198)، وتم تعريفه أيضاً بأنه مقدار العملة التي يحتاجها الفرد لشراء وحدة واحدة من عملة أخرى، أو أنه يشير إلى مقدار العملة التي يحصل عليها عند بيع وحدة واحدة من عملة أخرى (Abel, Andrew B, 2008,477).

انواع سعر الصرف

- 1- سعر الصرف الاسمي.
- 2- سعر الصرف الحقيقي.
- 3- سعر الصرف الفعلي.

العوامل المؤثرة في سعر الصرف

من أبرز العوامل التي تؤثر في سعر الصرف هي العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في العرض والطلب. يمكن تلخيص هذه العوامل كما يأتي (عيسى، 2016: 249).

- 1- تُعدّ الاضطرابات والحروب عوامل مؤثرة على سعر الصرف؛ إذ تؤثر الحروب الداخلية والخارجية بشكل مباشر على الأسعار في الأمد القصير. أمّا الاضطرابات السياسية، فإنّ تأثيرها يظهر في الأمد الطويل (الغالب، 2002، 49).
- 2- العجز الحكومي، وتراكم الدين العام، صارا ظاهرتين شائعتين في الاقتصاد السياسي الحديث عندما يُقسم الدين العام لدولة على عدد سكانها، يتبين أن نصيب الفرد من الدين قد يتجاوز ديونه الشخصية، في هذا السياق، تناولت معاهدة ماستريخت، التي أنشأت الاتحاد الأوروبي في عام 1991، الدين العام كمسألة يجب مراقبتها؛ إذ حددت حدوداً، مثل ضرورة أن لا يتجاوز الدين العام 60% من الناتج المحلي الإجمالي، وأن لا يتجاوز عجز الميزانية 3% من الناتج المحلي الإجمالي في أي عام (Wagner, 2019, 22).

3-2: سعر الفائدة

تُعدّ سياسة أسعار الفائدة أداة حيوية ومؤشراً أساسياً للسياسة النقدية في العديد من الدول؛ إذ يتم مراقبتها وتوقعها من العديد من الاقتصاديين (Seibert and others, 2020: 2)، يعرف سعر الفائدة بأنه تكلفة الحصول على الأموال بالنسبة للمقرض، وهو عائد منح الأموال بالنسبة للمقرض فإذا ارتفعت الفائدة في بلد ما ستندفق الأموال الخارجية إلى هذا البلد، لأن المقرضين سيتقاضون سعر فائدة أعلى على أموالهم المودعة في ذلك البلد (جراح، 2016: 6).

انواع سعر الفائدة

- 1- سعر الفائدة الحقيقي
- 2- سعر الفائدة الاسمي

4-2: النمو الاقتصادي:

يُعرف النمو الاقتصادي بأنه ارتفاع في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو غيره من مؤشرات الدخل الإجمالي، ويتم عادة التعبير عنه كمعدل سنوي للتغير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (AL-Hamdani, et.al., 2021: 473-490)، كما يعرف بأنه قدرة اقتصاد معين في توفير سلع وخدمات خلال مدة زمنية معينة بصرف النظر عن كون مصدر التوفير محلياً أو خارجياً (AL-Rawi & Al-Lahibi, 2018: 74)، ويعرف النمو الاقتصادي بأنه عملية أكثر ممّا هو هدف وهو استراتيجية، وقد يفهم النمو الاقتصادي، كذلك والتنمية الاقتصادية بأنهما شيء واحد لكن لايتشابهان، فالنمو الاقتصادي يشير إلى الزيادات المتتالية التي تحدث في الناتج القومي الإجمالي خلال مدة زمنية طويلة التي يمكن ان يصاحبها تغيرات ملموسة في المتغيرات الاقتصادية المتعددة، الذي يؤكد على المؤشرات الكمية للتقدم الاقتصادي كزيادة معدل الدخل الفردي ومضاعفة الدخل القومي وزيادة في حجم الصادرات (Hamed, et.al., 2021: 65-85).

2-5: الدين العام

يمثل الدين العام مصدراً مهماً للإيرادات العامة التي تلجأ إليها الدولة لتمويل نفقاتها عندما تعجز الإيرادات الأخرى عن تغطية هذه النفقات. ويُعرّف الدين العام على أنه المبالغ التي تلتزم بها الدولة أو أحد هيئاتها العامة تجاه الغير نتيجة اقتراضها لتغطية عجز الميزانية العامة، مع تعهدها بسداد الدين والفوائد المرتبطة به بعد مُدة زمنية وفقاً للشروط المحددة عند إنشاء الدين. (محمد وآخرون، 2018: 102)، يمكن تعريف الدين العام أيضاً على أنه المبالغ التي تحصل عليها الدولة من السوق الداخلية أو الخارجية، مع تعهدها بردها ودفع الفوائد المترتبة عليها وفقاً لشروط معينة. وينقسم الدين العام إلى نوعين: الدين العام الداخلي والدين العام الخارجي. (عبيد، 2017: 158)، كما عُرِفَ الدين العام في العراق وفقاً لقانون الإدارة الماليّة والدين العام المعدل بأنّه يشمل جميع ديون الحكومة التي يتوجب دفعها، بما في ذلك الفوائد وأصل الدين، من المقرض إلى المقرض في تواريخ محددة في المستقبل. (محمد وآخرون، 2018: 102).

انواع الدين العام

1- الدين الحكومي الداخلي

1- الدين الحكومي الخارجي

يتضمن هذا النوع عدة أنواع يمكن تقسيمها كما يأتي

1- حسب طول مدة السداد: وهي مقسمة إلى أنواع

أ. الدين الخارجي طويل الأجل: هو ديون مستحقة لغير المقيمين، ويكون عمرها أكثر من خمس سنوات، ويتم سدادها إمّا بالعملية الأجنبية أو بالسلع والخدمات وتضم:

- القروض العامة: القروض العامة هي قروض تمتلكها الحكومة والبنوك المركزية.

- القروض المضمونة: القروض المضمونة هي قروض تمتلكها شركات خاصة ويقوم المقرض بضمان سدادها بوسيط عام مثل الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

- القروض الخاصة غير المضمونة: القروض الخاصة غير المضمونة هي ديون خاصة مستحقة للخارج، ولا يضمن سدادها القطاع العام في البلد المدين أو الدائن.

ب. الدين الخارجي متوسط الأجل: الدين الخارجي متوسط الأجل هو الدين الذي تتراوح مدة سداده بين أكثر من سنة وأقل من خمس سنوات.

ت. الدين الخارجي قصير الأجل: هو الدين الذي تكون مدة سداده مساوية أو أقل من عام، أو يتم تحديد مدته لتكون قصيرة، ويتم سدادها بالعملات الأجنبية أو بالسلع والخدمات.

2- حسب مصدرها: وكذلك تنقسم إلى:

أ. الديون الرسمية: الديون الرسمية هي القروض التي تمنحها الحكومة والهيئات والوكالات الرسمية، وعادة ما تكون بشروط ميسرة. ب. القروض الخاصة: هي تلك التي تُقدّم من مصادر غير رسمية، وغالباً ما تكون قصيرة الأجل وتتمتع بأسعار فائدة مرتفعة. نظراً للحاجة المتزايدة لرأس المال لتمويل المشاريع التنموية ومع مواجهة العجز في ميزان المدفوعات، زاد ميل الدول المدينة إلى هذا النوع من القروض الخاصة، خاصة عندما تكون القروض المقدمة من المصادر الرسمية غير كافية.

3- القروض الخارجية بحسب محتواها

أ. القروض النقدية: هي الشكل الشائع للقروض الأجنبية، وهي المبالغ التي تحصل عليها الدولة من المصادر المذكورة سابقاً، وغالباً ما تكون بالعملات الأجنبية، وعلى رأسها الدولار الأمريكي.

ب. القروض السلعية: هي التدفقات التي يحصل عليها الطرف المستفيد، التي يمكن دفعها على شكل سلع عندما يبدأ المشروع في الإنتاج، بدلاً من الدفع نقداً، ويمكن أن تكون هذه السلع مدفوعة بالعملية الوطنية (Al-Wardi, 2006: 32-33).

المبحث الثالث - قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في عرض النقد في العراق للمدة (1990-2023) وتحليلها
 1.2.3 اختبار الاستقرار: يتضح من جدول (1.3) أن المتغير المستقل الرابع قد ظهر مستقر في المستوى، بمعنى أن هذا المتغير لا يحتوي على جذر وحدة. وبما أن قيمة احتمالية الاختبار للمتغيرات المتبقية لم تكن ذات دلالة إحصائية، فقد أصبحت مستقرة بعد الحصول على فروقها الأولى، ومن ثم قبول الفرضية الصفرية بأنها تحتوي على جذر الوحدة.

جدول (1.3): اختبار جذر الوحدة لمتغيرات النموذج في العراق

Unit Root Test Table by: ADF							
At Level							
	Variables	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Intercept	t-Stat.	-2.5181	-2.9370	-1.0736	-2.6824	-9.0770	-1.5296
	Prob.	0.1205	0.0519	0.7143	0.0878	0.0000	0.5064
	Decision	No	*	No	*	***	No
Trend & Intercept	t-Stat.	-2.1640	-3.9003	-1.1356	-3.3042	-9.0870	-3.8329
	Prob.	0.4929	0.0233	0.9072	0.0832	0.0000	0.0290
	Decision	No	**	No	*	***	**
None	t-Stat.	-2.0473	-0.8113	-1.3658	-2.9429	-8.0846	-1.4133
	Prob.	0.0406	0.3566	0.1563	0.0046	0.0000	0.1438
	Decision	**	No	No	***	***	No
At First Difference							
	Variables	d(Y)	d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(X4)	d(X5)
Intercept	t-Statist.	-6.6497	-6.6694	-4.9348	-5.6251	-13.5953	-4.7282
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0003	0.0001	0.0000	0.0006
	Decision	***	***	***	***	***	***
Trend & Intercept	t-Statist.	-8.2918	-6.6370	-4.9011	-5.5310	-13.3986	-4.6401
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0021	0.0004	0.0000	0.0041
	Decision	***	***	***	***	***	***
None	t-Statist.	-6.4900	-9.6002	-4.8265	-5.7041	-13.8278	-4.7586
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
	Decision	***	***	***	***	***	***

$$Y = F(X_1, X_2, X_3, X_4, X_5) \dots \dots \dots (1)$$

إذ أن:

Y: المتغير المعتمد؛ الذي تم التعبير عنه بعرض النقد بمفهومه الواسع (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X₁: سعر الفائدة الحقيقي (% سنوياً).

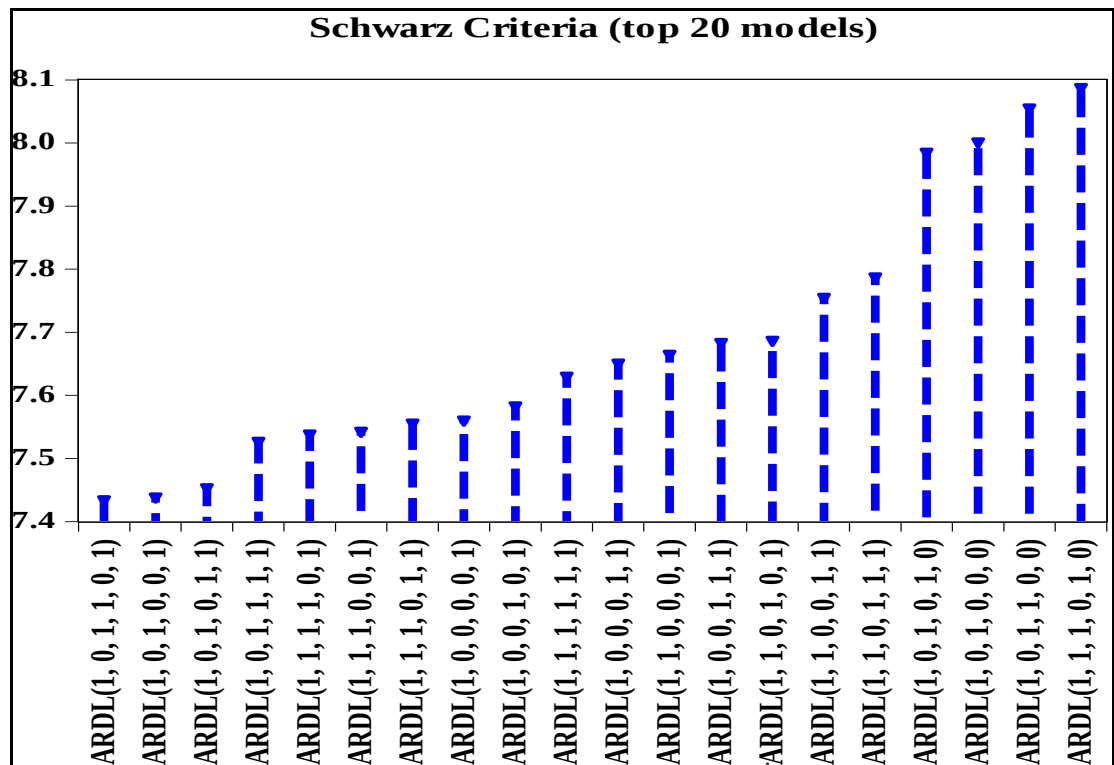
X₂: سعر الصرف الحقيقي (عملة محلية مقابل دولار أمريكي: متوسط المدة).

X₃: معدل التضخم؛ معبراً عنه بالأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً).

X₄: نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنوياً).

X₅: إجمالي الدين العام (% من الناتج المحلي الإجمالي).

2.2.3 مئة الإبطاء المثلى: يتضح من شكل (1.3) ووفقاً لنموذج ARDL فإن النموذج الذي سيتم اختياره بناءً على معيار (SIC)، هو (1, 0, 1, 1, 0, 1) حيث يتم اختيار طول التأخر الذي يوفر أقل نتيجة لهذا المعيار، ويوضح الشكل التالي كيفية استخدام معيار (SIC)، لاختيار فترة التأخر المثالية:



شكل (2.3): مدة الإبطاء المثلى للنموذج في العراق

3.2.3 اختبار التكامل المشترك: يتضح من جدول (2.3) أن قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (17.942) وهي معنوية وأكبر من قيمة (F) الجدولية عند الحدين (الأدنى والأعلى)، عند (0) و (1) وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود تكامل مشترك بمعنى آخر وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة.

جدول (3.3): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات النموذج في العراق

Bounds test Approach				
Test Stat.	Value	Sign.	I(0)	I(1)
F- Stat.	17.942305	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

4.2.3 تقدير النموذج: يتضح من جدول (3.3) نتائج التقدير في الأجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ، وكما يأتي:

أولاً: نتائج العلاقة في الأجل القصير:

- ✓ أظهرت النتائج أن معامل تصحيح الخطأ يساوي (-0.28) بإشارة سالبة ومعنوية أي أن سرعة العودة إلى وضع التوازن في الأجل الطويل بلغ 28 % في السنة .
- ✓ لحد القطع (الثابت) أثر طردي ومعنوي، بمعنى أنه عندما تكون جميع متغيرات الدراسة مساوي للصفر فإنَّ عرض النقد سيكون (13.509) تقريباً.
- ✓ لسعر الصرف أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أنَّ زيادة سعر الصرف بنسبة بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد بنسبة (-0.036%).
- ✓ لمعدل التضخم أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أنَّ زيادة معدل التضخم بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد بنسبة (-0.163%).
- ✓ لإجمالي الدين العام أثر طردي ومعنوي، بمعنى أنَّ زيادة الدين العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عرض النقد بنسبة (0.028%).

ثانياً: نتائج العلاقة في الآجل الطويل:

- ✓ لسعر الفائدة أثر طردي ولكن غير معنوي؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) الخاص بالمعلمة عند مستوى معنوية أكبر من (5%).
- ✓ لسعر الصرف أثر طردي ولكن غير معنوي؛ وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار (t) الخاص بالمعلمة عند مستوى معنوية أكبر من (5%).
- ✓ لمعدل التضخم أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة معدل التضخم بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد بنسبة (0.751%).
- ✓ لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أثر عكسي ومعنوي، بمعنى أن زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عرض النقد بنسبة (1.270%).
- ✓ لإجمالي الدين العام أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة الدين العام بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عرض النقد بنسبة (0.049%).

ثالثاً: القوة التفسيرية للنموذج ومعنويته:

- ✓ بلغت قيمة R^2 (0.86) أي أن المتغيرات المفسرة تفسر ما نسبته (86%) من التغيرات الحاصلة في عرض النقد، في حين أن (14%) تعزى لتأثير متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج والمتغير العشوائي.
- ✓ بلغت قيمة F المحتسبة (44.226) وبمستوى معنوية (1%)، وهذا ما يشير إلى معنوية النموذج كاملاً.

جدول (4.3): نتائج تقدير النموذج لمتغيرات النموذج في العراق

Method: ARDL (1, 0, 1, 1, 0, 1)			Dependent Variable: D(Y)	
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Dynamic repressors (1 lags, automatic): X1 X2 X3 X4 X5				
Model Selection Method: SIC			Included observation: 33	
Variable	Coef.	S.E	t- Stat.	Prob.
Long-run Coefficients				
X1	0.357930	0.276839	1.292915	0.2089 ^{No}
X2	-0.005943	0.015345	-0.387290	0.7021 ^{No}
X3	-0.750800	0.166108	-4.519940	0.0002***
X4	-1.270368	0.409215	-3.104403	0.0050***
X5	0.049439	0.011842	4.175035	0.0004***
Short-run Coefficients				
ECM *	-0.289100	0.025253	-11.44801	0.0000***
C	13.50961	1.769778	7.633506	0.0000***
D(X2)	-0.035836	0.010768	-3.328082	0.0029***
D(X3)	-0.163259	0.016024	-10.18853	0.0000***
D(X5)	0.027586	0.002349	11.74423	0.0000***
R ²	0.863352	Adjusted R ²		0.843830
F-stat.	44.22636	Prob.		0.000000
(*) تشير إلى معامل حد تصحيح الخطأ.				

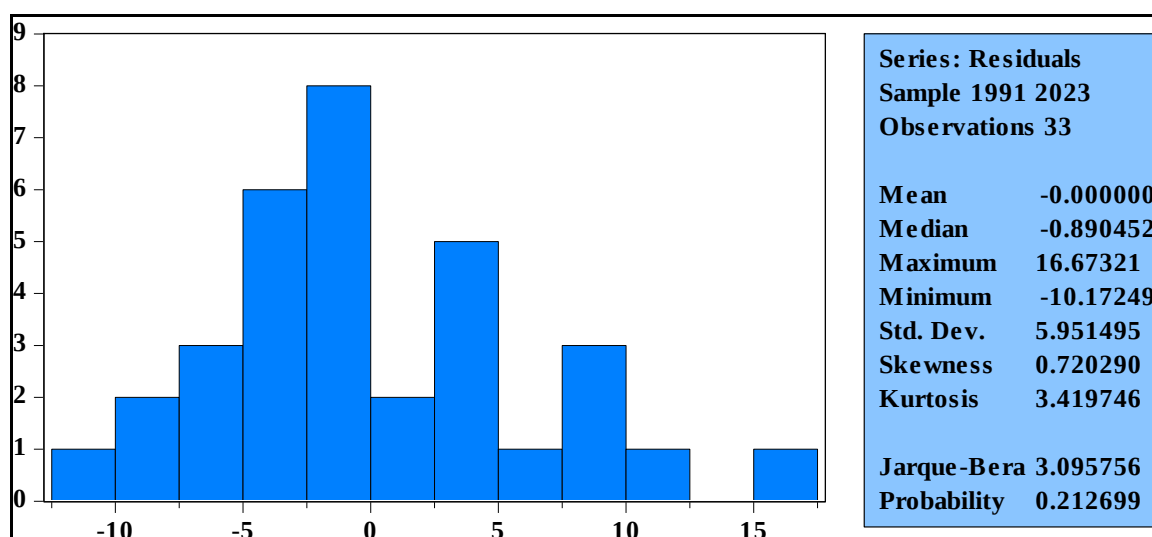
5.2.3 اختبار ما بعد تقدير النموذج:

أولاً: اختبارات جودة النموذج:

جدول (5.3) نتائج الاختبارات التشخيصية للبواقي لنموذج في العراق

Statistics test	Estimated value	Prob
Normality (Jarque-Bera)	3.095756	0.212699
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.002705	0.9590^{No}
Heteroscedasticity test BY: (ARCH)	0.262299	0.6123^{No}

ومن خلال إحصائيات فحص البواقي للنموذج في جدول (4) يتضح لنا سلامة النموذج إحصائياً بشكل عام وأن النموذج قد تخطى جميع الاختبارات لفحص البواقي مثل شرط التوزيع الطبيعي (Jarque Bera) وخلوه من الارتباط التسلسلي باستخدام اختبار LM وعدم وجود اختلاف تباين باستخدام اختبار God - Frey وكذلك باستخدام ARCH وعدم وجود مشكلة خطأ التوصيف بالنموذج ويتضح من شكل (6)، أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعاً طبيعياً.



شكل (1.3): اختبار التوزيع الطبيعي للنموذج في العراق

ثانياً: اختبار التعدد الخطي بين متغيرات النموذج:

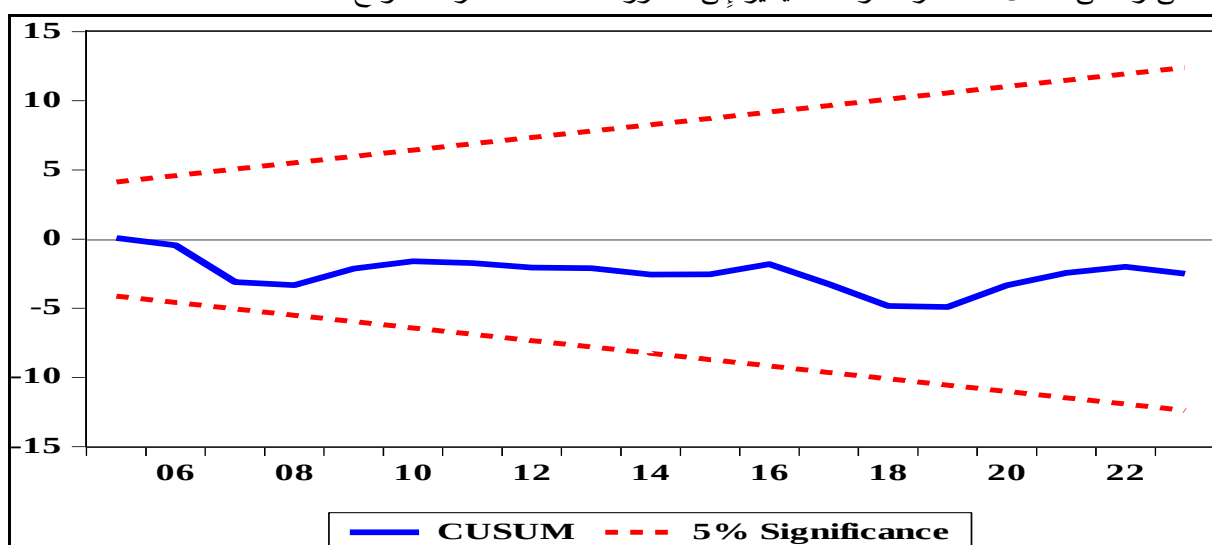
يتضح من جدول (5.3) اختبار مصفوفة الارتباط الخطي البسيط من أجل الكشف عن مشكلة التعددية الخطية بين متغيرات النموذج؛ إذ يلحظ أن مربع أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين قد بلغت (0.69) وهي أقل بكثير من قيمة معامل (R^2) والبالغة (0.86)، وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين متغيرات النموذج.

جدول (5.3): مصفوفة الارتباط الخطي البسيط بين متغيرات النموذج في العراق

Correlation Test						
Variables	Y	X1	X2	X3	X4	X5
Y	1.000000	0.132168	0.121391	0.280752	-0.147028	0.384039
X1	0.132168	1.000000	-0.334593	-0.159509	-0.117842	-0.136140
X2	0.121391	-0.334593	1.000000	0.457918	0.092011	0.549231
X3	0.280752	-0.159509	0.457918	1.000000	-0.102410	0.830228
X4	-0.147028	-0.117842	0.092011	-0.102410	1.000000	-0.052161
X5	0.384039	-0.136140	0.549231	0.830228	-0.052161	1.000000

ثالثاً: اختبار استقرارية النموذج المقدر:

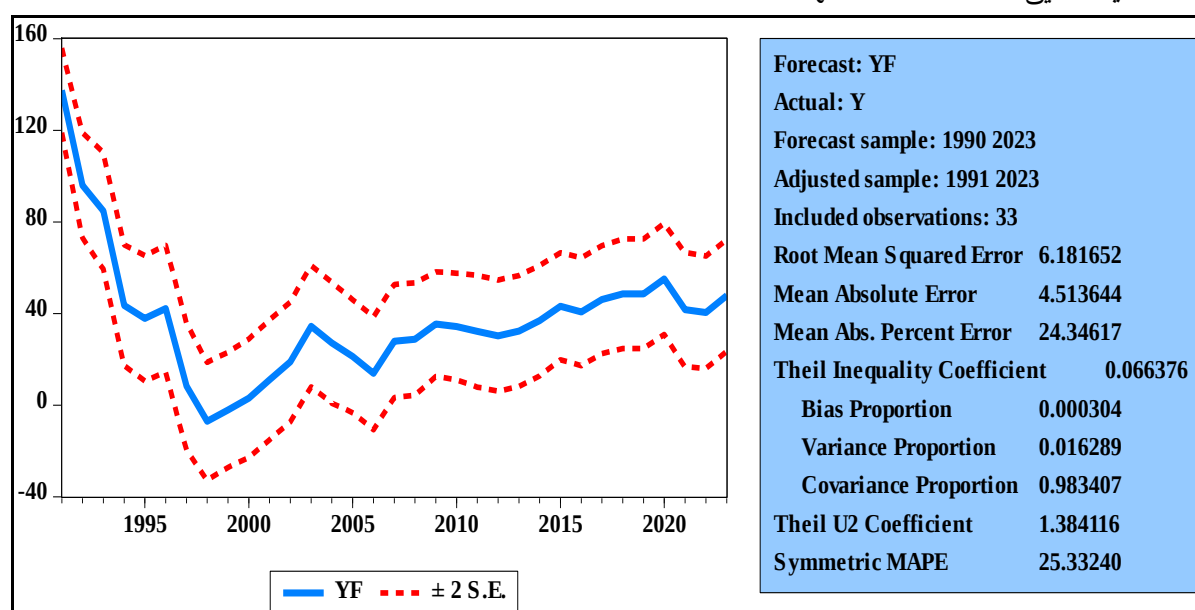
يتضح من شكل (3.3)، أن الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة، يقع داخل أعمدة الحدود الحرجة الأعلى والأدنى خلال مدة الدراسة وهذا ما يشير إلى استقرار المعلمات المقدرة للنموذج.



شكل (3.3): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج في العراق

رابعاً: اختبار الأداء التنبؤي للنموذج حد تصحيح الخطأ:

يتضح من شكل (4.3)، أن قيمة معامل ثايل (T) قد بلغت (0.066376)، أمّا قيمة نسبة التحيز (BP) فقد بلغت (0.000304)، في حين أن قيمة نسبة التباين (VP) فقد بلغت (0.016289)، وأخيراً فقد بلغت قيمة نسبة التغيرات (CP) (0.983407)؛ وجميع هذه القيم جاءت أقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر. وعليه نستدل أن النموذج المقدر يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ خلال مدة الدراسة، لذا يمكن الاعتماد على نتائج هذا النموذج في التحليل وتقييم السياسات لاتخاذ القرارات الاقتصادية لتحقيق الأهداف المخطط لها.



شكل (4.3): القيم الفعلية والمقدرة للنموذج في العراق

الاستنتاجات

- 1- وتوصّلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها ملائمة نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع لتمثيل العلاقة بين معدل عرض النقد كمتغير تابع ومتغيرات الاقتصاد الكلية (سعر الفائدة الحقيقي، سعر الصرف، معدل التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي الدين العام) التي تناولناها كنسب من الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مستقلة، وذلك لكل نماذج بلدان العينة (العراق، مصر، الأردن، تونس)؛ إذ أظهر النموذج المقدر معنوية عالية وقدرة تفسيرية كبيرة، إلى جانب خلوه من المشاكل القياسية، مما يتيح إمكانية استعماله للتنبؤ المستقبلي بالمعروض النقدي 2- أظهرت الدراسة أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وعرض النقد في الدول النامية المختارة خلال المدة (1990-2023). ومع ذلك، فإن هذه العلاقة ليست ثابتة؛ إذ تختلف درجة التأثير وفقاً للسياسات الاقتصادية المتبعة في كل دولة.
- 2- في العراق لسعر الفائدة أثر طردي ولكن غير معنوي، قد يعود بسبب التعامل مع الدولار كعملة موازية: الكثير من التعامل
- 3- لات تتم بالدولار الأمريكي وليس بالدينار، مما يقلل من تأثير سعر الفائدة المحلي على المعروض النقدي، وكذلك التضخم والسياسة النقدية: التضخم في العراق غالباً ما يكون مرتبطاً بالصدمات الخارجية وليس بالسياسات النقدية التقليدية، مما يجعل أثر الفائدة محدوداً على النقد المتداول. وفي مصر كذلك لسعر الفائدة أثر طردي ولكن غير معنوي، لأن تأثير سعر الفائدة لا يزال محدوداً بسبب ارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي؛ إذ لا تعتمد كثير من الأنشطة على القروض المصرفية، والبنك المركزي المصري يتدخل بشكل مباشر في السياسات النقدية ويستخدم أدوات أخرى غير سعر الفائدة، مثل الاحتياطي الإلزامي وعمليات السوق المفتوحة، مما يقلل من تأثير الفائدة، وكذلك التضخم في مصر مدفوع جزئياً بتعويم الجنيه وأسعار السلع العالمية، مما يجعل المعروض النقدي أقل استجابة لسعر الفائدة. وكذلك في الأردن لسعر الفائدة أثر طردي ولكن غير معنوي، لأن السياسة النقدية في الأردن تعتمد بشكل كبير على ربط الدينار الأردني بالدولار الأمريكي، مما يقلل من حرية البنك المركزي في التأثير على عرض النقد باستعمال سعر الفائدة فقط، وكذلك الاعتماد على التحويلات الخارجية أي أن الاقتصاد الأردني يعتمد بشكل كبير على تحويلات المغتربين والمساعدات الخارجية، التي تؤثر على السيولة أكثر من سعر الفائدة. بينما في تونس لسعر الفائدة أثر طردي ومعنوي، بمعنى أن زيادة سعر الفائدة بنسبة (1%) سيؤدي إلى زيادة عرض النقد بنسبة (0.412%). بمعنى أن السوق المالي في تونس أكثر استجابة لتغيرات سعر الفائدة مقارنة بالدول الأخرى، أو أن السياسة النقدية هناك أكثر استقراراً، مما يسمح بانتقال تأثيرات سعر الفائدة إلى عرض النقد بشكل أوضح
- 4- في العراق، كان لسعر الصرف تأثير متباين على عرض النقد؛ إذ كان الأثر غير معنوي في بعض المدة نتيجة لتدخل البنك المركزي، بينما كان طردياً في مدة أخرى عندما تسبب انخفاض سعر الصرف في زيادة عرض النقد بسبب ارتفاع تكاليف الاستيراد. بينما في مصر، كان تأثير سعر الصرف معنوياً وسلبياً؛ إذ إن أي انخفاض في قيمة الجنيه المصري أدى إلى زيادة المعروض النقدي نتيجة لارتفاع أسعار الواردات وزيادة الطلب على السيولة المحلية.
- وفي الأردن، نظراً لسياسة الربط بالدولار، كان التأثير ضعيفاً وغير معنوي، مما جعل عرض النقد أقل تأثراً بتغيرات سعر الصرف. أما في تونس فكان التأثير متبايناً؛ إذ أن ارتفاع سعر الصرف أدى إلى خفض المعروض النقدي، في حين أن انخفاضه أدى إلى زيادة المعروض النقدي.
- 5- في العراق، كان التأثير طردياً ومعنوياً؛ إذ إن ارتفاع التضخم دفع البنك المركزي إلى زيادة المعروض النقدي لتلبية الطلب المتزايد على السيولة.
- وفي مصر، كان التضخم طردياً ولكن بمعنوية متوسطة؛ إذ إن ارتفاع الأسعار أدى إلى زيادة المعروض النقدي، لكنه كان محدوداً بسبب سياسات البنك المركزي التي تتحكم في التضخم. بينما في الأردن، كان التأثير ضعيفاً وغير معنوي نظراً لاستقرار الأسعار نسبياً مقارنة بالدول الأخرى. أما في تونس، فكان التضخم معنوياً وسلبياً في بعض المدة؛ إذ أدت محاولات الحكومة لكبح التضخم إلى تقليل المعروض النقدي.

- 6- في العراق، كان التأثير طردياً ومعنوياً؛ إذ إنَّ نمو الناتج المحلي الإجمالي، المدفوع بالإيرادات النفطية، زاد من المعروض النقدي. بينما في مصر، كان التأثير طردياً وقوياً بسبب تنوع القطاعات الاقتصادية وتأثيرها على زيادة الطلب على النقد. أمَّا في الأردن فكان التأثير إيجابياً ولكنه ضعيف، نظراً لاعتماد الاقتصاد على التحويلات المالية والمساعدات الخارجية. وفي تونس، كان التأثير طردياً ولكن غير مستقر؛ إذ تأثر الاقتصاد بعدة أزمات اقتصادية حالت دون استقرار النمو النقدي.
- 7- في العراق، كان التأثير طردياً ومعنوياً؛ إذ إنَّ زيادة الدين العام أدت إلى زيادة طباعة النقد لتغطية العجز المالي. وفي مصر، كان التأثير طردياً ولكن مضبوطاً بسبب اعتماد الحكومة على أدوات الدين المحلية، بينما في الأردن، كان التأثير ضعيفاً وغير معنوي بسبب الاعتماد الأكبر على الدين الخارجي، أمَّا في تونس فكان التأثير ضعيفاً وسلبياً؛ إذ إنَّ السياسات التقشفية حدّت من زيادة المعروض النقدي.

التوصيات

- 1- تبني سياسات نقدية تضمن استقرار عرض النقد بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية المختلفة لكل دولة.
- 2- تحقيق استقرار سعر الصرف بتعزيز الاحتياطيات الأجنبية وتقليل الاعتماد على العملة الصعبة في التعاملات المحلية.
- 3- تقليل التضخم عبر تبني سياسات مالية أكثر صرامة، مثل ضبط الإنفاق الحكومي وتحفيز الإنتاج المحلي.
- 4- تعزيز النمو الاقتصادي عبر تحفيز القطاعات الإنتاجية، ممّا يساعد على استقرار عرض النقد.
- 5- تحسين إدارة الدين العام بتقليل الاعتماد على التمويل النقدي للعجز المالي وتبني سياسات مالية مستدامة.
- 6- تعزيز التكامل بين السياسة النقدية والمالية لضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليل التقلبات في عرض النقد.
- 7- تحسين كفاءة النظام المصرفي لتوجيه عرض النقد نحو القطاعات الإنتاجية بدلاً من الأنشطة غير المنتجة.
- 8- الاستفادة من تجارب الدول الناجحة في إدارة عرض النقد، خاصة تلك التي نجحت في تحقيق استقرار اقتصادي على الرغم من التحديات.
- 9- بناءً على هذه النتائج والتوصيات، يتضح أن التحكم في عرض النقد ليس مجرد مسألة نقدية بحتة، بل هو نتاج تفاعل معقد بين مختلف العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية، ممّا يتطلب تنسيقاً مستمراً بين الجهات المعنية لضمان تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

المصادر العربية

1. البياتي، علي حسين طعمان. (2018). أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في عرض النقد كمتغير داخلي في العراق للمدة (2004-2016) رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.
2. الجنابي وارسلان، هيل عجمي جميل، رمزي ياسين يسع. (2009)، النقد والمصارف والنظريات النقدية ط1، دار الوائل للنشر، عمان.
3. حداد وهذلول، اكرم، مشهور. (2008)، النقد والمصارف مدخل تحليلي ونظري ط2، دار الوائل للنشر، عمان.
4. الدعيمي، عباس كاظم جاسم. (2010)، السياسات المالية والنقدية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى.
5. السيد علي والعيسى، عبد المنعم ونزار سعد الدين. (2004)، النقد والمصارف والأسواق المالية ط2، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
6. عبيد، باسم خميس. (2017)، تقدير أثر الدين العام الداخلي على الاساس النقدي في الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2015)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 9، العدد 19.
7. عيسى، سعد صالح. (2016)، أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد 12، الأصدار 36.

8. محمد, شيماء فاضل, وآخرون.(2018), قياس أثر تطور الدين العام على موازنة العراق الاتحادية باستعمال نموذج ARDL, مجلة جامعة واسط للعلوم الانسانية, المجلد 14.
 9. محمود, محمود حامد.(2017), الاقتصاد النقدي, الطبعة الأولى, دار حميثرا للنشر, جمهورية مصر العربية, القاهرة .
 10. مراد, عبد القادر.(2011). دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-2003) رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة ورقلة.
 11. نجم, رفاه عدنان.(2020), أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980-2018), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 16, العدد 4.
 12. الغالبي, عبد الحسين جليل عبد الحسين.(2002), سعر الصرف العوامل المؤثرة فيه وإدارته في ظل الصدمات الحقيقية والنقدية, مع اشارة خاصة إلى العراق, اطروحة دكتوراه كلية الادارة والاقتصاد, جامعة الكوفة.
 13. جبر والاعرجي, صلاح سلمان, كاظم سعد.(2023), تحليل وقياس العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2021), المجلة العراقية لبحوث الانسانية والاجتماعية والعملية, العدد 9.
 14. جراح, نعيم صباح.(2016), دور متغيرات الاقتصاد الكلي في تحديد سعر الفائدة لدول الاتحاد الاوربي, مجلة العلوم الاقتصادية, 11(42).
 15. سلمان ومحمد, عثمان حسين, وسناء جاسم.(2020), العوامل المحددة للعرض النقدي في العراق, مجلة الادارة والاقتصاد, العراق, الجامعة المستنصرية, كلية الادارة والاقتصاد, العدد 124.
 16. الشكري, عبدالعظيم.(2013), أثر سعر الصرف على التضخم النقدي في العراق للمدة (1991-2010), دراسة قياسية, مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية, جامعة القادسية, المجلد 15, العدد 4, 140-160.
 17. عيسى, سعد صالح.(2016), أثر سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي دراسة حالة العراق كنموذج للمدة (2003-2012), مجلة كلية الادارة والاقتصاد, جامعة تكريت, المجلد 12, الأصدار 36.
 18. نجم, رفاه عدنان.(2020), أثر عرض النقد وسعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي في التضخم في الاقتصاد التركي للمدة (1980-2018), مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, المجلد 16, العدد 4.
 19. الخصري, سعيد.(1990), الاقتصاد النقدي والمصرفي, مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر.
 20. الغالبي, عبد الحسين جليل, كاظم سعد.(2016) أصول النقود والبنوك, الطبعة الأولى. العراق- النجف.
 21. أحمد, غسان ابراهيم.(2020), أثر الصدمات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي لدول جنوب شرق اسيا, مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية, العراق, جامعة تكريت, كلية الادارة والاقتصاد, المجلد 16, العدد 49.
 22. القرشي, محمد صالح.(2009), اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية, ط 1, اثناء للنشر والتوزيع, عمان, مكتب الجامعة.
- المصادر الأجنبية
23. Carlc E ,walsh.(2010),Money Theory & Policy, United states of America, hedi on .
 24. Ezzi,Al-akhdar Abo Alaa.(2014), Alwakiaa Al-nakdya fi Balad Betroly, first edition,50,Dar Al-yazory Publication .
 25. Irvin B,Tucker.(2008),macroeconomics for tiday, united states of America,hedi on .
 26. Alpago, hasan (2021), inflation as an instrument of monetary regulation, imgelem, 5(9), pp 281-293.
 27. Mishkin, Frederic S. (2004). The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, .pearson Addison, USA
 28. Abel, Andrew B., Bernanke, Ben, Macroeconomics, 6ed, Pearson AdisoWesley, 2008 .
 29. , Armin and others, A model for policy interestrates, Journal Pre-(2020(Seibert and others. ,proof .
 30. Wagner, R. E.(2019), Public Debt as a form of Public Finance:Overcoming a Category Mistake and Its Vices. Cambirdge Univversity PressEffendi, srinita and ayu, kharisya (2021), energy

- policy analysis, monetary and fiscal oninflation volatility in indonesia international journal of .energy economics and policy, no 2, pp 309-314
- Al-Rawi, Muhammad Mazal Hamid, and Al-Luhaibi, Zakir Hadi Abdullah, 2018, The Impact .31 of Foreign Direct Investment Flows on Economic Growth in the Kurdistan Region of Iraq for the Extension (2006-2016), Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Anbar University, Volume 15, Number 21
- Al-Wardi, Mushir, (2006), External Indebtedness and its Impact on Economic Development in .32 Developing Countries, Econometric Study of the Case of Algeria for the Period (1970-2003), .Master Thesis, Faculty of Economics and Management Sciences, University of Algiers
- Hamad, Mukhaif Jassem, Abdullah, Kailan Ismail, Ali, Jamal Hussein, 2021, External debt and .33 its impact on economic growth in Tunisia for the period (1990-2017) using the joint integration ,approach, Journal of Business Economics for Applied Research
- Effendi, srinita and ayu, kharisya (2021), energy policy analysis, monetary and fiscal oninflation .34 .volatility in indonesia international journal of energy economics and policy, no 2, pp 309-314
- Al-Ghalibi, eabd alhusayn jalil, kazim saed.(2016) 'usul alnuqud walbunuka, altabeat al'uwla. .35 aleiraqi- alnajifa.